سياسة السلطان الناصر محمد بن قلاوون في معالجة بعض الأزمات الاقتصادية (693-741هـ/1293-1341م)

إعداد د. نعيمة عبدالسلام أبوشاقور

المقدمة:

يتصدر الاقتصاد الريعي قائمة اقتصاديات العصور الوسطى، فالاقتصاد المصري الذي يمثل موضوع بحثنا قائم على الضرائب المتنوعة، ويأتي على رأسها ضرائب الإنتاج الزراعي المرتبط بفيضان نهر النيل، وما ينتج عن قصوره أو زيادة منسوب المياه فيه، فضلا عن الضرائب المفروضة على النشاط الصناعي والتجاري مروراً بسلسلة طويلة من الضرائب المختلفة التي تقوم الدولة بجبايتها كلما وقعت في أزمة اقتصادية بسبب الحروب أو الفساد المالي، الأمر الذي انعكس على قوة اقتصاد الدولة وحياة الناس ومعيشتهم.

إن قدرة الدولة الاقتصادية والمالية لا تعني بالضرورة عدم مرورها بأزمات، وإنما تتمثل في تمكنها من ايجاد حلول سريعة وربما جذرية لمواجهتها، فإن لم تكن هناك إمكانية توفر معالجات ناجحة أحياناً لاسيما حين يتعلق الأمر بالمشكلات الطبيعة، تبقى محاولة تفادي المشكلة أمر له أهميته في قدرة مؤسسات الدولة على معالجة الأزمات، بما يمنحها خبرات كافية لحل أي مستجدات لها علاقة بما تم التعامل معه من أزمات.

لذا، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تتبع الأسباب التي أفضت إلى وجود أزمات اقتصادية في مصر خلال عهد المماليك وتحديداً في سلطنة الناصر محمد بن قلاوون، وتتبع بعض المحاولات التي قام بها لمعالجتها، وقد جاء اختيار الأزمات في مصر

موضوعًا لهذه الدراسة بسبب أهميته بالنسبة لقوة مصر الاقتصادية لاسيّما وهي قد شكلت واحدة من أهم ولايات الدولة الإسلامية اقتصاديًا وسياسيًا خلال مراحل تاريخية طويلة.

وقد حددت الفترة الزمنية بسلطنة الناصر محمد بن قلاوون، حيث كان عهده مرحلة مهمة في تاريخ دولة المماليك، إذ اعتبرت فترة حكمه نتاج سنوات طويلة من العمل الشاق بدأت منذ عهود السلاطين الذين سبقوه أمثال السلطان بيبرس والسلطان قلاوون، وتميز عهده بوجود تغير ملموس في السياسة الاقتصادية والمالية، وله محاولات إصلاحية شملت مختلف الجوانب بسبب سياسته الداعمة للإصلاح الاقتصادي والمالي وما يرتبط بهما من وسائل داعمه لهما، فضلا عن تنوع الأزمات في عهده واختلاف طرق معالجاتها، مما جعلها نموذجاً صالحاً لتتبع الوسائل التي أُتبعت لإنعاش الاقتصاد المصري.

وقامت هذه الدراسة على فرضية مقترحة تهدف إلى تتبع الأساليب التي اعتمدتها الدولة المملوكية في عهد الناصر محمد بن قلاوون لمعالجة الأزمات الناشئة بناء على أسبابها وأنواعها، ومتابعة مدى نجاح هذه المحاولات الاصلاحية من عدمهما.

المنهج المتبع في الدراسة:

اتبعت الباحثة المنهج التاريخي الوصفي عن طريق تحليل النصوص وفهمها واستقرائها، فضلا عن منهج النقد الداخلي والخارجي للنص، مع الاعتماد قدر الإمكان على النصوص التاريخية القريبة من الحدث، والمصادر التاريخية التي تعتمد النقد.

توطئة:

لم تكن أهمية مصر الاقتصادية مجهولة عن المسلمين عندما فتحوا مصر، بل اعتبروها واحدة من أهم ولايات الدولة الإسلامية، ولقبوها بـ (هبة النيل)[1] بسبب ارتباط اقتصادها الوثيق بالنيل، كما عُرفت خلال الفترة العباسية (132-656هـ/750-1258م) بسلة الخبز[2]، وذلك بسبب اعتماد اقتصادها على

النشاط نهر النيل ومعدلات المياه الجارية فيه[3]، بالإضافة إلى جملة من الموارد لأخرى المهمة[4].عانى الاقتصاد المصري كأي اقتصاد أخر من أزمات متنوعة خلال تاريخه الطويل، والتي ترجع إلى أسباب كثيرة، منها ما يتعلق بنضوب المياه في نهر النيل أو زيادتها، فقد تمكن أهل مصر من خلال تعاملهم الطويل مع نهر النيل من فهم كيفية

1) يعتقد أن العبارة تنسب لهيرودوت؛ ينظر : موسوعة ويكيبيديا، http://ar.wikipedia.org/wiki.

2) محمد بن أحمد ابن إياس، جواهر السلوك في أمر الخلفاء والملوك، تحقيق وتعليق: محمد زينهم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2006م، ص 54.

3) عن أهمية نهر النيل ينظر، أحمد بن على القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الانشاء، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مطابع كوستاتسوماس وشركاه، القاهرة، ج3، ص ص 285-296؛ أحمد بن علي المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 1997م، ج 1، ص68؛ خليل بن شاهين الظاهري، زُبدة كشف الممالك وبيان الطُرق والمسالك، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت، 2011م، ص ص 85 – 86.

4) عن الواردات ينظر: القلقشندى، صبح الأعشى، ج3، ص ص 451 – 467؛ أحمد بن علي المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تحقيق: محمد زينهم، مديحة الشرقاوي، مراجعة أحمد أحمد زيادة، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997م، ج1، ص ص 308-318؛ الظاهرى، زُبدة كشف الممالك، ص ص 174، 178 .

الاستفادة من مياه النهر، وقد جعلتهم ملاحظاتهم يدركون الحركة الطبيعية لجريان المياه وطريقة الاستفادة من فيضان النهر على ضفتي النهر، فقسموا حركته إلى ثلاثة مستويات عُرفت الأولى: بالمتقاصر حين تبلغ نسبة المياه عند مقياس النهر إلى اثني عشر ذراعاً، والثانية: عُرفت بالمتوسط حيث تبلغ المياه ستة عشر إلى ثمانية عشر ذراعاً، والثالثة: عال وهو ما فوق ثمانية عشر، وربما زاد عن العشرين ذراعاً، بما يسهم في ترسب الطين المحمول مع الماء على جانبي النيل، وهو الذي يعطي للأرض خصوبتها ويساعد على الحصول على موسم جيد[1].

ويمكن للمزارعين الحصول على موسم جيد في حالة بلوغ مياه النيل إلى المستويين الثاني والثالث، وتحدث الأزمة في الحالة الأولى حين يكون مستوى المياه متقاصراً[2].

تعد حركة المياه في نهر النيل عاملاً طبيعياً للأزمات، والتي تدل على إمكانية حدوث أزمة دون تدخل القوى البشرية، ولكن الاقتصاد المصري عانى من أزمات لأسباب أخرى ذات علاقة بالسياسية الاقتصادية أو الفساد المالي والإداري للسلاطين أو الأمراء أو موظفي الجهاز المالي والإداري، مما يجعل أسباب الأزمات كثيرة ومتنوعة، فضلا عن انشغال الدولة بالحروب ضد المغول والصليبيين الذي أرهقها اقتصادياً[3].

إن المجاعات ظاهرة مادية واجتماعية تقع بفعل عوامل طبيعية ويمكن أن تستمر وتتوسع وتتعمق إذا صادف حدوثها عوامل سياسية واجتماعية وإدارية تعمل على

1) القلقشندي، صبح الأعشى، ج 3، ص 296.

2) يلاحظ أن هذه النسب اختلفت بين مرحلة تاريخية وأخرى، ينظر؛ راشد البراوي، في الاقتصاد الإسلامي، دار الحرية، القاهرة، 1968م، ص 27.

3) اتجهت الدولة إلى محاولة فرض ضريبة لتجهيز الجيش لحاجتها للأموال؛ المقريزي، السلوك، ج 2، ص ص 326-327.

ديمومتها، وبالتالي فالإنسان يحمل تبعة الازمات بطريق غير مباشر، أي أن حصول المجاعات يتم بظلم الإنسان وتعديه وجهله وسوء تصرفه وإن لم يباشرها بنفسه[1].

تعريف الأزمة:

أورد المقريزي في مقدمة كتابه **(إغاثة الأمة في كشف الغمة)** نصاً يمكن اعتباره تعريفاً للأزمة جاء فيه: " **لما طال أمر هذا البلاء المبين وحل فيه بالخلق أنواع العذاب المهين، ظن كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مر في زمن شبهها، وتجاوزوا الحد فقالوا: لا يمكن زوالها ولا يكون أبدا عن الحق انفصالها، وذلك أنهم قوم لا يفقهون، وبأسباب الحوادث جاهلون...ومن تأمل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته وعرفه من أوله إلى غايته، وعلم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد**"[2]، وقد استخدم المقريزي في مصنفه سابق الذكر عدة مصطلحات تعبر عن الأزمة منها الغمة والكربة والمحنة[3].

ويرى بعضهم أن استخدام المقريزي لمصطلح الغمة أو المحنة جاء تعبيراً عن الخلل الاقتصادي وأكثر ملائمة من تعبير الأزمة الاقتصادية؛ لأن الأول: يعني الخلل الذي يرافق قصور نهر النيل، وما يسببه من مواسم زراعية سيئة تؤدي للقحط والمجاعات وانتشار الأوبئة والأمراض وفتكها بالناس، أما مصطلح الأزمة الاقتصادية فهو: لفظ حديث دخل إلى الفكر الاقتصادي في عصر الرأسمالية باعتبارها ظاهرة فيض الإنتاج بفعل ضيق السوق أمام توسع الطاقات الإنتاجية للمنشآت الاقتصادية، ومع ذلك فإن عدداً من الباحثين يستخدم المصطلح الأخير لا بمعناه الحديث والمعاصر بل بمعنى كل

1) مهند نافع خطاب المختار، (أسباب الأزمات الاقتصادية عند المقريزي في كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 2، العدد 4، 2013م، ص 672.

2) أحمد بن علي المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، دراسة وتحقيق: كرم حلمي فرحات، ط 1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2007م .

3) المقريزي، إغاثة الأمة، ص ص 81، 115، 147، 151، 155.

خلل يحدث في موارد الدولة بسبب عوامل طبيعية أو بشرية وينعكس أثره على الدولة والأفراد، وهو مفهوم قريب من مفهوم الخلل الاقتصادي وإن اختلفت التسميات[1]، وهو الرأي الذي أميل إليه.

لقد ربط المقريزي الأزمات التي قامت بمصر خلال عهده وما سبقه بسوء سياسة السلاطين وأجهزتهم الإدارية، وفساد ولاتهم، وقام بتأليف كتابه **(إغاثة الأمة بكشف الغمة)** في محاولة علمية جادة تهدف إلى التعرف على أسباب الأزمات التي مرت على مصر في عصور مختلفة لاسيما خلال عهد السلطان برقوق (ت: 802هـ/1399م) حيث توصل إلى أن لها ثلاثة أسباب أساسية هي:

1. **تولية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة:** حيث أصبح طلاب المناصب السلطانية أو الدينية مثل: الوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم والحسبة وغيرها، يحصلون عليها بالرشوة، التي يستردون قيمتها بعد وصولهم للمناصب عن طريق زيادة الضريبة على الأهالي[2].

2. **غلاء الأطيان:** قامت الدولة بمنح الأرض الزراعية للأمراء المماليك مقابل المرتبات فقاموا بتأجيرها للفلاحين، نظير مبالغ مالية متفق عليها، فقام الراغبون في التقرب من الأمراء بزيادة قيمة الضريبة على الفلاحين، ليتسنى لهم القرب منهم أكثر، الأمر الذي ساعد على زيادة أسعار المنتجات الزراعية بسبب زيادة تكلفة عملية الحرث وارتفاع قيمة البذور والحصاد[3].

---

1) المختار، (أسباب الأزمات الاقتصادية)، ص ص 671-672.

2) المقريزي، إغاثة الأمة، ص ص 117-119.

3) المقريزي، إغاثة الأمة، ص ص 119 – 120.

3. **رواج الفلوس:** وهو مصطلح يقصد به انخفاض قيمة العملة بسبب زيادة عرضها (وتعني بالمصطلحات الحديثة التضخم المالي) وقد ربط المقريزي رواج الفلوس بالسياسية النقدية السيئة التي ابتكرها بعض السلاطين في محاولتهم معالجة الأزمة المالية والمتمثلة في استعمال النقد النحاسي (الفلس) متوازياً مع انخفاض التعامل بالنقود الذهبية والفضية[1].

أزمات مصر قبيل عهد الناصر محمد بن قلاوون:

عرفت مصر عدة أزمات أسفر عنها ارتفاع ملحوظ في الأسعار خلال مراحل تاريخية مختلفة، فكان أول غلاء بعد الفتح الإسلامي قد حدث خلال عهد الدولة الأموية وتحديداً في إمارة عبدالله بن عبد الملك عام (87هـ/706م)[2].

أما في مرحلة الدولة الأخشيدية فقد ارتفعت الأسعار بها عدة مرات منها ثلاث في عهد أونوجور بن الأخشيد، الأول: كان عام (338هـ/949م)، والثاني: عام (341هـ/952م) حيث تكاثرت الفئران وأتلفت المزروعات، ثم نقص ماء النيل، فارتفعت الأسعار، والثالث: عام (343هـ/954م) فبيعت ويبتان ونصف من القمح بدينار، ثم فُقد من الأسواق مما أدى إلى ثورة الرعية[3].

كما حدث غلاء في عهد علي بن الأخشيد الذي كان وصيه كافور الأخشيدي، واستمر القحط تسع سنوات بدأ عام (352هـ/963م) بسبب قصور ماء النيل وتذبذبه،

---

1) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 120؛ جرت محاولات عديدة لإصلاح النظام الإداري المملوكي ؛ ينظر: فاضل جابر ضاحي، (سوء الإدارة ومحاولات الإصلاح في عصر المماليك)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، (د ت)، ع 8، ص ص 20– 27.

2) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 85.

3) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 86؛ الويبة: مقياس حجم قدره أربعة وعشرون مُداً، مادة (الويبة)، دهمان، أحمد محمد، معجم الألفاظ التاريخية **في العصر المملوكي**، ط 1، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، 1990م، ص 156.

فارتفعت الأسعار فما كان يباع بدينار زاد إلى ثلاثة دنانير، ونتج عنه اختفاء الخبز وندرته من الأسواق، الأمر الذي نتج عنه انتشار النهب والسرقة للضياع والغلات، وزاد القحط بعد وفاة كافور عام (356هـ/967م) حيث كثرت الفتن وقامت حروب بين الجند والأمراء وسُرقت الأسواق وأحرقت بعض المتاجر وتعذر وجود القوت، فبيعت ويبة القمح بدينار، مما دفع الناس إلى مكاتبة المعز لدين الله الفاطمي طلباً للمعونة، فدخل الفاطميون مصر بقيادة جوهر الصقلي عام (358هـ/969م)، والذي حاول معالجة ارتفاع الأسعار، فلم يسفر تصرفه عن نجاح كبير، وفي عام (360هـ/971م) زادت الأسعار ورافقها وباء انتشرت فيه الأمراض، ومع عام (361هـ/972م) بدأت الأسعار في الانخفاض بسبب ارتفاع المياه في نهر النيل[1]، ويتضح مما سبق أن الأزمات جاءت بسبب تذبذب المياه في نهر النيل.

ارتفعت الأسعار في عهد الحاكم بأمر الله وذلك ما بين عامي (387-398هـ/997-1007م) بسبب قصور نهر النيل، فعُدم القمح وارتفع سعر الشعير وفُقد الخبز، مما دفع الحاكم بأمر الله إلى اتباع سياسة سريعة لمعالجة هذه الأزمة عن طريق إخراج ما يوجد بالشون من غلال ومطالبة التجار والناس ممن لديه غلة بإخراجها وتوزيعها بين الناس حتى شبعوا[2].

كما زادت الأسعار عدة مرات خلال عهد الفاطميين منها ما حدث في عهد الخليفة المستنصر وتحديداً عام (444هـ/1052م) بسبب قصور نهر النيل، وآخر عام (457هـ/1065م) حيث استمر سبع سنوات بسبب ضعف الخلفاء وفساد الأمراء والفتن التي قام بها العربان فضلا عن السبب الرئيسي المتمثل في قصور نهر النيل، وحدث

1) المقريزي، إغاثة الأمة، ص ص 87، 89.

2) المقريزي، إغاثة الأمة، ص ص 89-92.

غلاء في عهد كلٌ من الخليفة الآمر بأحكام الله، والخليفة الحافظ لدين الله، والخليفة الفائز بنصر الله[1].

أما في عهد الدولة الأيوبية فقد وقع غلاء في سلطنة العادل أبي بكر بن أيوب عام (596هـ/1199م) بسبب توقف النيل عن الزيادة، رافقه وباء عظيم، نتج عنه تعطل الصنائع وانعدام الأقوات وموت عدد كبير من الناس[2].

وحدث أول غلاء في سلطنة المماليك خلال حكم السلطان العادل كتبغا والذي وصفه العيني بالغلاء والفناء، وأرخه بعام (695هـ/1295م)[3]، فيما وصفه المقريزي بالغلاء، وأرخه بعام (696هـ/1296م) ولكنه بين أن بدايته كانت منذ عام (694هـ/1294م)، وذلك عندما توقفت مياه النيل عن الزيادة وقلت الأمطار[4]، فشهدت مصر غلاءً كبيراً، نتج عنه ارتفاع كبير في الأسعار وسوء في الأحوال المعيشية، وكثرة الأمراض وانتشار الأوبئة، الأمر الذي أدى إلى مقتل كثير من الناس، رافقته سياسة مالية واستغلالية سيئة من السلطان وحاشيته من المماليك والوزير، حيث سيطروا على أموال الجبايات، وأخذوا البراطيل والحمايات، وتوالت مصادرات الولاة والمباشرين، وطرح البضائع على التجار[5].

---

1) المقريزي، إغاثة الأمة، ص ص 93–103.

2) المقريزي، إغاثة الأمة، ص ص 103–106.

3) بدر الدين محمود العيني، **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان**، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987م، ج 3، ص 299.

4) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 106.

5) المقريزي، السلوك، ج 4، ص 199–201؛ المقريزي، إغاثة الأمة، ص ص 106 – 112؛ العيني، عقد الجمان، ج 3، ص ص 299 – 306. **البراطيل:** هي الأموال التي تؤخذ من ولاة البلاد ومحتسبيها وقضاتها وعمالها، المقريزي، **الخطط**، ج 1، ص 318.

التعريف بالسلطان الناصر محمد بن قلاوون:

ولد السلطان محمد بن قلاوون في قلعة الجبل بالقاهرة عام (684هـ/1285م)، والده السلطان المنصور قلاوون، وأمه أشلون خاتون بنت الأمير سكناي بن فراجين بن جنكاي نوين[1]، تولى السلطنة ثلاث مرات الأولى: بين عامي (693-694هـ/1293-1294م)، وذلك أثر وفاة أخيه الملك الأشرف صلاح الدين خليل، حيث اجتمع الأمير علم الدين سنجر الشجاعي مع من كان بالقلعة من الأمراء الصالحية والمنصورية، وقرروا تولية الناصر السلطنة، وكان عمره تسع سنين، وجعلوا الأمير زين الدين كتبغا نائب السلطنة، والأمير علم الدين سنجر الشجاعي وزيراً ومدبراً، فصار كتبغا هو القائم بأمر المملكة وليس للناصر منها سواء الاسم، فكان له الحكم الفعلي دون السلطان، وكانت مدة سلطنته تلك سنة واحدة إلا ثلاثة أيام، حيث خُلع من قبل المماليك بسبب صغر سنه وبتدبير من كتبغا الذي تولى الحكم بدلا عنه، وذلك عام (694هـ/1295م)[2].

والثانية: بين عامي (698-708هـ/1299-1309م)، وكان عمره آنذاك أربعة عشر عاماً حيث اتفق أمراء المماليك على إحضاره من حصن الكرك وتوليته السلطنة، وأن يكون نائبه الأمير طغجي على ألا يدبر من أمر المملكة شيء إلا بإذن الأمراء، ثم أصبح الأمير سيف الدين سلار نائب السلطنة[3]، واستمر حكمه عشر سنوات، وبقياس الزمان فإن المدة تعدت فترة طويلة، ولكن سياسته لم تتبلور خلالها بشكل واضح بسبب

1) المقريزي، السلوك، ج 2، ص 249.

2) المقريزي، السلوك، ج 2، ص ص 249، 259.

3) المقريزي، السلوك، ج 2، ص 307.

صغر سنه، أما فترة حكمه الثالثة: فقد كانت بين عامي (709–741هـ/1309–1340م)، وكان عمره آنذاك خمسة وعشرون عاماً[1].

إن دور الناصر محمد بن قلاوون في محاربة الصليبيين والمغول كان مهماً، كما أنه قام بعدة اصلاحات لمواجهة الفساد، إنما يمكن القول بأن هذه الدراسة سوف تنحصر في تتبع سياسته في معالجة الأزمات التي حدثت في عهده دون التطرق للإنجازات الأخرى التي تمت بها.

الأزمات في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون:

يلاحظ المتتبع لتاريخ مصر أن وجود أزمات مختلفة الأسباب متنوعة المعالجات فيها لا يخص حقبة تاريخية دون الأخرى، الأمر الذي ينسحب على فترات حكم الناصر المختلفة، ونظرا لاختلاف الشخصيات التي كان لها دور في عهوده، لذا يجب النظر لما حدث في عهد الناصر على أنه سياسة خاصة بالدولة دون اعتبار للشخصية المنفذة لها سواء أكانت الناصر نفسه أو الأوصياء عليه أو الأمراء، ويمكن متابعتها من خلال تصنيف نوعية الأزمات؛ لأن المعالجات سترتبط بها.

لقد تنوعت أسباب الأزمات الاقتصادية في عهد الناصر، ويمكن لنا تصنيفها وفق ما يلي:

أولا: الأسباب السياسية:

تعد الثورات والحركات المناهضة للسلطة الحاكمة من بين أهم الأسباب السياسية للأزمات الاقتصادية لأنها تجعل الدولة تركز على عملية القضاء عليها، وتهمل دورها في التطوير والتعمير ومعالجة الإشكاليات التي تعاني منها، ولعل أهم الفئات التي شاركت في

[1]) أحمد بن عبد الوهاب النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق: نجيب مصطفى فواز، حكمت كشيلي فواز، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ج 32، ص 110.

الانتفاض ضد المماليك، وكانت لهم حركات تمرد واسعة النطاق هم الأمراء أنفسهم وتركزت محاولتهم التمردية في السيطرة على العرش ذلك أن معيار السلطنة لا علاقة له بنظام التوريث أو الجدارة أو القدرة على تسيس الدولة بطريقة صحيحة، بقدر ما يرتبط بمعيار القوة التي تمكن الأمراء من التصارع فيما بينهم من أجل اعتلاء عرش السلطنة[1]، أو الحصول على مكاسب مادية[2]، وهذه المسألة أدت إلى دفع السلاطين إلى المحافظة على عروشهم باستخدام جملة من التدابير الاحتياطية مثل: تكوين تحالف مع مجموعة من المؤيدين أو المستفيدين من جلوس هذا السلطان أو غيره على العرش، أو استخدام المال وسيلة للحصول على المناصرين لاسيما والطرح المتعارف عليه أن كل شيء داخل السلطنة هو ملك للسلطان، وله حق التعامل بالطريقة التي يراها مناسبة مع ما يملكه[3].

كما قامت ثورات قادها العربان وهي الجماعة المعارضة التي يتكرر ذكرها في مناسبات كثيرة منذ عهد السلطان أيبك حيث شكل العربان خطراً كبيراً محدقاً بالدولة، وهي مستعدة بشكل مستمر للثورة ضد السلطة الحاكمة والاختلاف معها ومصارعتها في حالة عدم توافقها معها واعتقادها أن ذلك من حقها[4].

شهدت مصر في عهد الناصر ثورة قادها عربان البحيرة الذين كان أميرهم في ذلك الوقت "**فايد بن مقدم وخالد بن أبي سليمان وكانا أميرين سيدين ذوي كرم وأمن**

1) ولعل مقتل السلطان الأشرف يمثل واحداً من النماذج لذلك؛ ينظر، النويري، **نهاية الأرب**، ج 31، ص ص 163-164.

2) النويري، **نهاية الأرب**، ج 30، ص ص 251-254.

3) هناك روايات كثيرة تعبر ذلك منها ما رواه النويري، **نهاية الأرب**، ج 30، ص 253، ج 32، ص 108؛ اليوسفي، نزهة الناظر، ص ص 146-147، 158-159، 285، 334.

4) المقريزي، السلوك، ج 1، ص 479، ج 4، ص ص 62، 149، 191؛ بيبرس المنصوري ابن الدودار، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق: دونالد س ريتشارز، ط 1، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، 1998م، ج 42، ص 363، العيني، عقد الجمان، ج 4، ص ص 139، 173 – 177.

وشجاعة"[1]، وقد نتج عنها عدم قدرة الدولة على تحصيل أموال الخراج منهم، الأمر الذي دفعها إلى اللجوء إلى إرسال حملات عسكرية لتأديبهم[2].

كما أنها قامت بمصادرة خيول وأسلحة العربان فحصلت منهم على غنائم كبيرة مثلما حدث عامي (700هـ/1300م) و(701هـ/1301م)[3] وذلك عندما ثاروا في الوجه القبلي وقاموا بقطع الطريق على التجار وأرباب المعايش بأسيوط ومنفلوط وجبوا منهم أموالاً كالجالية، واستخفوا بالولاة ومنعوا الخراج وتسموا بأسماء الأمراء وأمرّوا عليهم أميرين أحدهما سموه سلار، والأخر بيبرس، ولبسوا السلاح واستعانوا بالمساجين لزيادة قوتهم، فطلب السلطان الفتوى من القضاة لقتال الخارجين، وجُهزت حملة حيث تمت محاصرتهم حتى لا يفروا إلى الجبال وطُلب من الأمير ناصر الدين محمد بن الشيخي متولي الجيزة عدم السماح للناس بالسفر عن طريق البحر أو البحر، وقُسم الجيش إلى أربعة أقسام الأول: يتجه نحو البر الغربي، والثاني: يسير نحو البر الشرقي، والثالث: يركب النيل، والرابع: يسلك الطريق المعتادة، وقد نصت الأوامر التي أعطيت لهم على قتل الجميع دون تمييز بين كبير وصغير[4].

لقد شكلت الحملات العسكرية لاسيما ضد المغول واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمات اقتصادية في مصر[5]، حيث إن الدولة تضطر إلى الحصول على الأموال لتجهيز الجيوش من خلال استحداث ضرائب جديدة على الرعية أو من

1) أحمد بن علي المقريزي، البيان والأعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق: عبد المجيد عابدين، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1961م، ص 42.

2) المقريزي، **السلوك**، ج 2، ص 340.

3) بيبرس المنصوري، مختار الأخبار (تاريخ الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية حتى سنة 702هـ)، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، ط1، الدار المصرية اللبنانية، 1993م، ص ص 116–119، المقريزي، **السلوك**، ج 2، ص ص 340، 346–347.

4) جمال الدين أبي المحاسن ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، تقديم وتعليق: محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م، ج 9، ص ص 119–122.

5) ينظر مثلا: ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج 9، ص ص 94–107.

خلال المصادرات، الأمر الذي نجده قد تكرر مرات عدة خلال عهد الناصر منها حملة عام (699هـ/1299م) حيث قام الوزير والأمراء بتجهيز قواتهم وجمع الأموال، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع أسعار الخيول وعدة الحرب من سيوف وأقواس ورماح مما قصرت عنه ميزانية الدولة، فلجأ مجدي الدين عيسى الخشاب نائب الحسبة إلى البحث عن فتوى من الفقهاء بجواز أخذ الأموال من الرعية للنفقة على العساكر متحججاً بفتوى الشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام للسلطان قطز حين جهز قواته لمحاربة المغول، فتم فرض ضريبة قدرت بدينار على كل شخص، ولكن الشيخ تقي الدين محمد بن دقيق العيد رفض ذلك، موضحاً أن الشيخ العز بن عبدالسلام لم يصدر هذه الفتوى إلا بعد أن أحضر كل الأمراء ما لديهم من ذهب وفضة وحلي نسائهم وأولادهم وحلفهم على ذلك[1].

إن رفض الفقهاء لم يمنع الأمير ناصر الدين محمد بن الشيخي والي القاهرة[2] من استحداث ضريبة مقرر الخيالة متجاوزا بذلك ممانعة الأمراء لها، فقرر على كل أردب يباع من الغلال خروبة، وأحدث ضريبة نصف السمسرة حيث إن المنادي (التاجر الجوال) إذا باع شيئاً من القماش أو غيره، وأخذ دلالته على كل مائة درهم درهمين، فيحمل منها درهم للديوان، كما أخذ من التجار ضريبة قدرت ما بين (10) دنانير إلى (100)، واقترض من تجار الكارم وأعيان التجار مالاً[3]، الأمر الذي يدل على أن سبب فرض الضريبة هنا لا يبرره حاجة الدولة إلى الأموال بقدر ما هو زيادة في قيمة ما يتحصل عليه الجنود حيث بلغت قيمة ما تحصل عليه الفرسان حوالي أربعين ديناراً [4]، ويتكرر الأمر

1) المقريزي، السلوك، ج 2، ص ص 326-327. يلاحظ أن الأسعار قد انخفضت في مصر بعد قدوم جند الشام، للاستزادة ينظر: المقريزي، السلوك، ج 2، ص ص 328-329. ملاحظة: السلطان أحيانا هو من يقرر قيمة الدينار دون وضع معايير لذلك، المقريزي، السلوك، ج 2، ص 329.

2) المقريزي، السلوك، ج 2، ص 312.

3) المقريزي، **السلوك**، ج 2، ص 328.

4) المقريزي، السلوك، ج 2، ص 328.

في بداية عام (700هـ/1300م) حيث قام الأمير ناصر الدين بن الشيخي بجمع الأموال لتجهيز حملة لمحاربة المغول والتي بلغت مائة ألف دينار، مما أضر بالرعية[1].

شكلت السياسة المالية للجهاز الإداري دوراً في الأزمات التي أصابت مصر بسبب الفساد الذي عاني منه، وقد قام السلطان في فترات مختلفة بالتصدي لسياسة بعض المتنفذين من الأمراء والوزراء وغيرهم عن طريق عزلهم أو نقلهم من مناصبهم إلى مهام أخرى، ففي عام (700هـ/1300م) "**ثقلت وطأة الأمير الوزير سنقر الأعسر على الأمراء لشدة تعاظمه...وتزايد كبره ووفور حرمته وقوة مهابته، ولما كان من ضربه للتاج بن سعيد الدولة مستوفي الدولة بالمقارع حتى أسلم وتغريمه مالاً كبيراً، وكان من ألزام الأمير الجاشنكير وفيه حمق ورقاعة زائدة فلما فعل به الوزير ما فعل تخلى عن المباشرة، وانقطع بزاوية الشيخ نصر المنبجي خارج باب النصر، حتى تحدث الشيخ نصر مع الأمير بيبرس في إعفائه من المباشر فأجابه، وأحب الأمراء إخراج الوزير من الوزارة وكانت في الناس بقايا من حشمة فأحبوا مراعاته والتجمل له وعينوه لكشف القلاع الشامية وإصلاح أمورها... وكانت حينئذ عامرة بالرجال والأموال والسلاح**"[2].

إلا أن هذه السياسة جوبهت في بعض الأحيان بالمكيدة لدي السلطان للتخلص من المحاولة الاصلاحية، فعلى سبيل المثال قام السلطان بتعيين ابن الوزيري بدار العدل، وذلك عام (713هـ/1313م)، فطلب الأخير من مباشري الأوقاف تقديم تقارير

1) المقريزي، السلوك، ج 2، ص 335.

2) المقريزي، السلوك، ج 2، ص ص 341-342.

لأعمالهم خلال عشرين عاماً واتهمهم بالفساد، الأمر الذي أضر بمصالح بعض الشخصيات النافذة فقام هؤلاء بتأليب صدر السلطان عليه واتهامه بسوء الخُلق، وأن أغراضه فاسدة فمنعه من مواصلة عمله[1].

وكان الأقباط يسيطرون على الإدارة المالية للدولة ويصرفون الأموال إلى الأمراء الذين يساندونهم وإلى خزائنهم الخاصة إلا أنهم تعرضوا في بعض الأوقات للمحاسبة، مثلما حدث عام (703هـ/1303م)، وذات الأمر يتكرر في تكوين الأمراء لجهاز خاص لكل واحد منهم يتكون من نائب له ليتمكنوا من الحصول على جزء من إيرادات الدولة[2]، رغم أن الظروف المالية للسلطان كانت سيئة بسبب سيطرة الأمراء على الأموال[3].

حدثت أزمة حادة عام (736هـ/1335م) نتيجة سيطرة النشو ناظر الخاص السلطاني على ديوان الخاص، وجمعه للأموال بطرق غير مشروعة، وثقة السلطان به، وحين علم السلطان بالأمر سارع إلى اتخاذ إجراءات مهمة، منها إدخال تعديل على جهاز الحسبة عن طريق تعيين ضياء الدين يوسف أبي بكر محمد المعروف بالضياء بن الخطيب، والمشهور بالكفاية والأمانة، حيث قام بمنع الأمراء من احتكار الغلال، حتى دخول المحاصيل الجديدة، كما قام السلطان بطلب الغلال المخزنة من النواحي، وحدد أسعار بيعها وحين دخلت المحاصيل الجديدة انخفض السعر[4].

ثانيا / الأسباب الاقتصادية:

---

1) المقريزي، **السلوك**، ج 2، ص 487.

2) قام الوزير الأمير ناصر الدين محمد بن الشيخي عام (703هـ/1303م) بمتابعة أسباب نقص واردات متحصل الإسكندرية حيث تبين له تواطؤ بعض الأمراء في الحصول على جزء من العائدات، المقريزي، السلوك، ج 2، ص ص 371-373.

3) أراد السلطان وهو في الإسكندرية الحصول على قرض من التجار لشراء بعض الهدايا لحريمه بسبب سيطرة الأمراء المالية ولكن الوزير ابن الشيخي حل هذه المشكلة ووفر له المال اللازم؛ المقريزي، السلوك، ج 2، ص ص 373-374.

4) المقريزي، السلوك، ج 4، ص ص 199-201.

بالغ السلطان الناصر محمد في الانفاق على نفسه وأهل بيته وحاشيته ومماليكه حيث "**كان مرتبه من اللحم في كل يوم له ولمماليكه ستة وثلاثون ألف رطل لحم، وأما نفقات العمائر فكانت شيئاً خارجاً عن الحد وعمّر قصر الأبلق والإيوان والحوش والدور والجامعة بالقلعة، والجامع بمصر، والسواقي والقناطر، والمدرسة بين القصرين، وقناطر شيبين، وقناطر أم دينار، وخانقاه سرياقوس، ومناظر سرياقوس، ومناظر الميدان الكبير، وعمّر الميدان تحت القلعة، وميدان المهارة وقصر يلبغا وغير ذلك، وبالغ في مشترى الخيول، فاشترى بنت الكردي بمائتي ألف وغيرها، وبالغ في آخر أيامه في مشترى المماليك، فاشترى من مائة ألف إلى ما دون ذلك، وغلا الجوهر في أيامه حتى أنه ما كان يوجد**"[1].

وكان للسلطان اهتمام موسع بالعمارة حيث أفرد لها ديواناً خاصاً، وكان مصروفها اثنا عشر ألف درهم نقرة يومياً، وأقل مبلغ يتم صرفه يومياً هو ثمانية الأف درهم نقرة، وبلغ انفاقه على قصري الأمريين يلبغا اليحياوي، والطبغا الماردیني أربعمائة ألف ألف، وستين ألف درهم نقرة، وانفق على قصر الأمير بكتمر الساقي مبالغ مالية كبيرة، كما عمّر القصر الأبلق وعمل وليمة عظيمة عند الانتهاء من تعميره، وفرق مائة ألف دينار احتفالاً باستكمال بنائه، وقد حرص على الاستعانة بالصناع المهرة، كما استخدم المساجين بطريق السخرة لإكمال البناء[2].

كما عمرت ابنة السلطان الناصر محمد قصراً عرف بقصر الحجازية، فكانت عمارته "**عمارة ملوكية، وتأنقت فيه تأنقاً زائداً، وأجرت الماء إلى أعلاه وعملت تحت القصر إصطبلاً كبيراً لخيول خدامها**"[3]، وعُمّرت دار خوند وهي مُلك للسيدة خوندار

1) إبراهيم بن محمد بن أيدمر ابن دقماق، الجوهر الثمين في سيرة الملوك والسلاطين، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين علي، ط1، عالم الكتب، 1985م، ج 1، ص 171.

2) ابن دقماق، الجوهر الثمين، ج 1، ص 153؛ المقريزي، الخطط، ج 2، ص ص 512-513، 519-520.

3) المقريزي، الخطط، ج 2، ص 518.

دوتكين ابنه نوغية السلاح دار الططري زوجة السلطان الناصر محمد، حيث أقامت بها بعد طلاقها منه، والدار القردمية التي سكنتها خوند عائشة خاتون ابنة السلطان الناصر، وهي سيدة معروفة بغناها[1].

وقد حدث تنافس بين الأمراء على بناء مساكنهم حول بركة الشعيبية، وتفننوا في زخرفة البيوت وزينوها بالرخام، وانفقوا عليها مبالغ طائلة حتى عدت هذه المنطقة من أجلّ وأجمل المناطق في إقليم مصر، وكان سكانها يعيشون حياة رغيدة ومترفة[2]، وحدث تنافس بين الأمراء حول التفنن في تعمير القصور والاهتمام بها وزخرفتها[3]، ويعد قصر بشتاك وقصر يلبغا اليحياوي وقصر الطبغا الماردياني ودار القليجي ودار طينال ودار الهرماس من بين أهم العمائر التي عمرها أمراء الناصر محمد[4].

لم يكن الاهتمام بالعمارة الناحية الوحيدة التي اتسمت بالترف، ولكن ذلك شمل نواحي كثيرة منها المناسبات الاجتماعية التي انفقت عليها مقادير كبيرة من الأموال كعرس الأمير أنوك ابن السلطان الناصر محمد حيث بلغت تكاليف متاع بيت زوجته "**ألف ألف دينار مصرية... وحمل فيه أكثر من ثلاث آلاف شمعة، وذبح فيه...ألف رأس، واستعمل فيه للحلو وغيرها ثمانية عشر ألف قنطار...من السكر**"[5]، وعرس ابنته حيث ""**بالغ في الإنفاق عليه حتى خرج عن الحدّ في الكثرة، فإنها كانت أوّل بناته، ولما نصب جهازها بالكبش نزل من قلعة الجبل وصعد إلى الكبش وعاينه ورتبه بنفسه، واهتم في عمل العرس اهتماماً ملوكياً وألزم الأمراء بحضوره، فلم يتأخر أحد منهم عن**

1) المقريزي، الخطط، ج 2، ص ص 503، 510-511.

2) المقريزي، الخطط، ج 2، ص 757.

3) المقريزي، الخطط، ج 2، ص ص 516-518.

4) المقريزي، الخطط، ج 2، ص ص 516-518؛ 519-520؛ 527-530.

5) الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر ابن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد محمد أمين، مراجعة: سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م، ج 2، ص 221؛ ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج 9، ص ص 79-80.

الحضور ونقط الأمراء الأغاني على مراتبهم من أربعمائة دينار كل أمير إلى مائتي دينار سوى الشقق الحرير واستمرّ الفرح ثلاثة أيام بلياليها"[1]، كما بالغ السلطان في الانفاق على حجه حيث انفق عليه مقادير كثيرة من الأموال[2].

وقد شهد عام (705هـ/1305م) ارتفاع سعر القمح حيث بلغ ما بين عشرين إلى أربعين درهماً للأردب بسبب غش الفلوس وكثرتها وتناقص قيمتها، فضربت فلوس جديدة وعملت الفلوس الخفاف بدرهمين ونصف الرطل فمشت الأحوال[3].

حاولت الدولة الحد من رواج الفلوس عام (724هـ/1323م)، وذلك عن طريق إصدار مرسوم يحدد قيمة الفلوس التي يتعامل بها بالرطل، فيباع كل رطل بدرهمين، كما أمرت بضرب فلوس زنة درهم وطرحت للتعامل، وعملت على تحديد قيمة النقود بأن أصدرت مرسوماً جعلت سعر دينار الذهب فيه بخمسة وعشرين درهماً، وكان بعشرين درهماً، وأن يتم التعامل بالدينار الذهبي، ويترك العمل بالدرهم الفضي، ولكن العامة تضايقت من ذلك فتم إلغاء المرسوم[4].

ثالثا / الأسباب الطبيعية:

كان للأسباب الطبيعية دور رئيس في حدوث الأزمات في مصر خلال تاريخيها الطويل، ولعل خطورة هذه الأسباب تكمن في عدم تمكن الدولة من إيجاد حلول جذرية لها، ويأتي على قمة الأسباب الطبيعية نقص المياه في نهر النيل، فقد شهد عهد الناصر

1) المقريزي، الخطط، ج 2، ص ص 512-514؛ 677-678؛ عن الترف في تجهيز بنات السلطان الناصر محمد، ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 9، ص 135.

2) النويري، نهاية الأرب، ج 32، ص 234.

3) المقريزي، السلوك، ج 2، ص 391.

4) جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ط 1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2004م، ج2، ص 232.

أولى فترات نقص نهر النيل، وذلك عام (693هـ/1294م) فكانت نهاية ارتفاعه قد بلغت خمسة عشر ذراعاً وثلث[1]، والمعروف أن الزيادة التي تجعل السنة خصبة لابد أن تبلغ سبعة عشر ذراعاً حتى تروى جميع الأرض الزراعية[2]، فنتج عنه غلاء الأسعار[3]، إلا أن الروايات المطلع عليها لم تحدد المعالجة التي تمت خلالها.

وبلغ النيل عام (700هـ/1300م) سبعة عشر ذراعاً وخمسة عشر أصبعاً، فأُعتبرت سنة مقبلة رخية الأسعار[4]، حيث إن الدولة لازالت تقوم بدورها في تنشيط الزراعة عن طريق بناء الجسور وشق الترع، الأمر الذي أورده المقريزي في معرض حديثه عن وفاة الأمير أيدمر الشمسي القشاش والي الغربية والشرقية عام (702هـ/1302م)[5]، كما حدث قصور في النيل وانتشار للجراد عام (703هـ/1303م) نتج عنه ارتفع الأسعار، ثم انخفاضها دون تحديد الأسباب رغم أنه في نفس العام تم منح مجموعة من الأمراء ترقيات تضمنت زيادة مالية بلغت مائة ألف درهم [6].

أما النوع الأخر من الأسباب الطبيعية فهو الأوبئة التي كانت مرتبطة بنقصان مياه نهر النيل بشكل مباشر وواضح[7]، فقد عانت مصر من أوبئة كثيرة أدت إلى نفوق الدواب بها، مما أضر بالزارعة، ففي نهاية عام (699هـ/1299م) وقع وباء أدى إلى قتل الأبقار، ولم يبق منها إلا القليل، وقد بلغت قيمة رأس البقر الواحد ألف درهم، ونتج عنه

1) المقريزي، السلوك، ج 2، ص 256.

2) علي بن الحسين المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، مراجعة: كمال حسن مرعي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2005م، ج 1، ص ص 258 – 260؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج 3، ص ص 293–296 ؛ المقريزي، السلوك، ج1، ص ص 80 –85؛ **المقريزي**، الخطط، ج 1، ص 75.

3) المقريزي، السلوك، ج 2، ص 256.

4) المقريزي، السلوك، ج 2، ص 342.

5) المقريزي، السلوك، ج 2، ص 366.

6) المقريزي، السلوك، ج 2، ص 370.

7) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 107.

تعطل الدواليب فتوقفت أحوال السقاية ومعاصر الأقصاب وتضرر الناس من ذلك، واستمر الوضع حتى عام (700هـ/1300م) حيث سارع الناس إلى استخدام الجمال والحمير عوضاً عن الأبقار في تشغيل السواقي[1]، ولكن الدولة لم تتدخل لمعالجة هذا الأزمات، ولعل السبب يرجع إلى انشغال السلطان بمحاربة المغول حيث استمر خطرهم محدقاً بدولة المماليك خلال عام (699هـ/1299م) وما بعده[2].

وانتشر المرض في مصر عام (724هـ/1323م) وكثر الموت السريع ومرض السلطان ثمانية عشر يوماً، وفي عام (727هـ/1326م) كثر المرض بين الناس وانتشرت بينهم الحميات فكان المريض يستمر في مرضه أسبوعاً ويبرأ، وقد ربح بائعو الأدوية والأطباء والحجامون مالاً كثيراً[3].

ويرتبط بما سبق عامل طبيعي مهم آخر هو عدم توفر الغلال الذي يعد دافعاً من دوافع ارتفاع الأسعار، فقد حدثت أولى الأزمات في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون عام (736هـ/1335م) حيث وصف بالغلاء، وارتفعت فيه الأسعار، ولكن مع شهر شعبان فتح السلطان الشون، ودخل الفول والشعير الجديدين، فأكل منه الناس، ومع رمضان دخل القمح الجديد، فانخفض السعر[4]، وارتبط الغلاء في هذه الحالة بعدم توفر الغلال، رغم أن الشؤون الخاصة بالسلطان، والأمراء كانت مليئة بالغلة، إلا أنه انتظر شهراً كاملاً حتى أمر بإخراج الغلال من الأهراء السلطانية وتوزيعها، الأمر الذي يعطي دلالة على مدى تأثير سياسة الدولة في الغلاء، بسبب احتكارها للحبوب، وعدم تدخلها

1) المنصوري، مختار الأخبار، ص 115؛ المقريزي، السلوك، ج 2، ص 339.

2) المنصوري، مختار الأخبار، ص ص 111–116.

3) المقريزي، السلوك، ج 3، ص ص 74، 95.

4) المقريزي، السلوك، ج 4، ص ص 167–168؛ المقريزي، إغاثة الأمة، ص 113.

في الوقت المناسب لفك الأزمة، إنما لا يمكن ربطه بالسلطان بشكل محدد، وإنما بالجهاز الإداري الذي يسير أعمال الشون السلطانية.

أما الزلازل فقد شكلت سبباً أخر من الأسباب الطبيعة للأزمات حيث وقع في مصر زلزال كبير عام (702هـ/1302م)، كان تأثيره في الإسكندرية أكثر من غيرها، فغرق نصف المدينة، وغرقت المراكب، وتهدم عدد كبير من البيوت على ساكنيها[1]، وقد أرجع بعضهم ذلك إلى كثرة المنكرات التي تحدث في أيام الزينة، ويلاحظ أن الدولة لم تعمل على مساعدة الرعية لتجاوز ما حدث باستثناء أنها ألزمت الأمراء مقدمي الألوف وأصحاب الطبلخانات، وأرباب العشرات بدفع أموال من أجل ترميم المساجد التي تعرضت للهدم حيث خص كل أمير على عشرة فوارس بدفع مبلغ خمسمائة درهم[2].

كما تعرضت القاهرة لحريق كبير مفتعل عام (721هـ/1321م) وُصف بأنه "**متتابع خارج عن الوصف، دام أياماً في أماكن، وأحرق جامع ابن طولون وما حوله بأسره**"[3]، ثم تبين بعد البحث أنه مفتعل وأن مجموعة من النصارى استخدموا قوارير من النفط لإشعال النيران، فصدرت أوامر بقتلهم واحراقهم وتهديم معظم كنائسهم ونهب الباقي منهم، مما جعلهم لا يخرجون من بيوتهم، ومن ظهر منهم تعرض للضرب من العامة وربما قتل[4].

1) ابن دقماق، **الجوهر الثمين**، ج 2، ص 136؛ السيوطي، حسن المحاضرة، ج 2، ص 230.

2) المنصوري، مختار الأخبار، ص 132؛ المقريزي، السلوك، ج2، ص ص 363-365، 369.

3) المقريزي، السلوك، ج2، ص 232.

4) المقريزي، السلوك، ج2، ص 232؛ ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج 9، ص ص 54-57.

الخاتمة:

تنوعت أسباب الأزمات الاقتصادية ما بين أسباب طبيعية مثل: قصور نهر النيل أو عدم نزول الأمطار أو الآفات الزراعية التي تصيب الغلال كالرياح والجراد[1]، أو الزلازل والحرائق[2]، فضلا عن العوامل البشرية، فالمجاعات ليست أشياء مفروضة على الإنسان بل هي نتاج للسياسة السيئة والتصرفات غير المسؤولة[3]، والتي من بينها المصادرة الأموال والاحتكار الذي مارسه السلطان والأمراء فضلا عن محاربة التجار ورمي البضائع عليهم بأسعار منخفضة[4].

ومما يدل على ذلك أن الغلاء إذا حدث يستمر سنين بعد انتهائه بسبب عدم توفر الغلال التي ترجع إلى سياسة الاحتكار التي تمارسها الدولة للحبوب[5]، وكانت الفئات العامة أكثر الجماعات تأثراً بالأزمات الاقتصادية حيث إن غلاء الأسعار وكثرة الظلم أثر بشكل شبه مباشر على البناء الديمغرافي للمنطقة، وأدى إلى هجرة كثير من الفلاحين لأراضيهم الزراعية بما أضر بالإنتاج الزراعي.

لقد اختلف عهد الناصر محمد بن قلاوون عما سبقه في عدة نواحي، إذ أنه شكل مرحلة مهمة في تاريخ دولة المماليك من الناحية السياسية والعسكرية، وشهد نهضة علمية وثقافية وعمرانية واقتصادية كبيرة، وهذا التنوع يدفعنا للاعتقاد بأنه لا يمكن تعليل

---

1) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 115.

2) ابن دقماق، الجوهر الثمين، ج 1، ص 136؛ السيوطي، حسن المحاضرة، ج 2، ص 230.

3) المختار، (أسباب الأزمات **الاقتصادية**)، ص 676.

4) مثلما حدث عام (737هـ/1336م) عندما عزف التجار عن جلب الأغنام لصر فنقص اللحم وارتفع سعره ولم يتمكن المزارعين من الحصول على الأبقار لتحريك الدواليب لأن ناظر الخاص يجبر التجار على بيعه الأغنام بنصف سعرها فلم يتمكن العامة من الشكوى للسلطات لعلمهم بميله إليه، اليوسفي، نزهة الناظر، ص ص 343-344، 346-347.

5) المقريزي، إغاثة الأمة، ص ص 114، 116.

الأزمات التي حدثت في عهده بما سبقه أو تلاه، فعلى سبيل المثال لم يستخدم الولاة والقضاة والمحتسبين الأموال للحصول على المناصب، بل كان السلطان الناصر محمد هو الذي يبذل لهم الأموال، ويحرضهم على تعظيم الشرع[1].

كنت قد أشرت إلى العلاقة الوثيقة بين نهر النيل والاحوال الاقتصادية في مصر بسبب أن النشاط الزراعي يعد من أهم الأنشطة الاقتصادية التي يرتكز عليها الاقتصاد المصري، وبناء على العلاقة الطويلة التي ربطت المصريين بنيلهم فهم باتوا يعرفون الوسائل التي تمكنهم من الاستفادة منه بطريقة عملية وجيدة، وهذه الخبرة هي التي جعلتهم يصنعون المقياس وينتبهون إلى ضرورة التعامل مع مستجدات النيل ما بين القصور والفيضان[2]، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وسوء المعيشة والأوبئة، فينتج عنه فتن وانتفاضات.

إن سياسة الدولة الاقتصادية تعد عنصراً مهماً في حدوث الغلاء لاسيما والسلطان كان محبًا للمال جاداً في طلبه من خلال اعتماده على ناظر الخاص الذي مارس سياسة اتسمت بالفساد الإداري والظلم للأمراء والعامة منها: رمي البضائع على التجار، ومصادرة ثروات الأمراء[3] حتى قيل أنه: "**اتفق معه على خراب البيوت العامرة وهتك الحريم وتحصيل الأموال، وأنه يتصرف في الدولة كيف يختار، ويحكم في ساير الأمور**"[4].

رغم وجود الفساد المالي والإداري فإن الدولة لم تتخل عن القيام بدورها في الاهتمام بحفر الجسور والترع والخلجان، والتي تعتبر من بين أهم الخدمات التي تشرف

1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 9، ص 135.

2) المقريزي، الخطط، ج 1، ص 167-175.

3) اليوسفي، نزهة الناظر، ص ص 128، 130، 176.

4) اليوسفي، نزهة الناظر، ص 179.

عليها، والتي عُرفت بالجسور السلطانية حيث كانت صيانة هذه الجسور عملاً إجبارياً[1] من أجل الحصول على إنتاج زراعي جيد، وتسهم بذلك في المحافظة على الاستثمار في مجال الزراعة[2]، إلا أنها بدأت في مراحل تالية وتحديداً عام (738هـ/1337م) بإجبار العامة على العمل بالسخرة في بناء الجسور[3]، على الرغم من وجود ضريبة عُرفت بمقرر الجسور تستعمل للإنفاق على بناء الجسور، وهي تعد من أبواب المال الهلالي[4].

قام السلطان الناصر بسلسلة طويلة من الإنجازات العمرانية المرتبطة بنهر النيل، في محاولة منه التقليل من خطر فيضاناته، فحفر الخليج الناصري خارج القاهرة حتى أوصله بسرياقوس، وعمّر على هذا الخليج أيضا عدة قناطر، أقيمت عليها بساتين وأملاك، وعمّرت جزيرة الفيل التي بلغ عدد البساتين بها مائة وخمسين بستاناً[5]، واهتم بالجيزة فعمل على كل بلد جسراً وقنطرة، حتى تحصل على مقدار كاف من المياه، وأقام جسر أم دينار الذي استكمل العمل به خلال شهرين فحبس الماء، ثم رده على الأراضي؛ لينتفع بها أهل الجيزة، وقد ساعد هذا الجسر في زيادة منسوب المياه وزيادة الرقعة الزراعية، كما استجدت في عهده عدة أراضي بالشرقية ونواحي فوه وغيرها، فأقطعت للأجناد، وأقام سد شبين القصر مما نتج عنه زيادة خراج الشرقية بمقدار كبير، وعمّر جسراً خارج القاهرة حتى تصل المياه إلى منية الشيرج، مما أسهم في زيادة رقعة الأرض الزراعية، والقضاء على الأرض البور[6].

1) عن أهم العمائر التي أقامها السلطان الناصر ولها علاقة بتعمير الأرض الزراعية، ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج9، ص ص 137،139، 142-143.

2) المقريزي، السلوك، ج 1، ص 85 .

3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 9، ص ص 94-95.

4) المقريزي، الخطط، ج 1، ص ص 308، 316.

5) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 9، ص 139؛ النويري، **نهاية الأرب**، ج 33، ص 135.

6) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 9، ص 142.

لقد استعان السلطان الناصر بمنظومة ذات خبرة من المهندسين والعمال، وكان حريصاً على تفقد الترع والجسور في كل أراضي مصر بمساعدة المقطعين، وكان يسأل عن الشراقي فإذا بلغه أن بلد أو قرية من القرى لا تصلها المياه، فحص أحوالها وقدم لها المعالجة، الأمر الذي نتج عنه زيادة خراج مصر[1].

وبناء على ذلك فقد حرص المصريون على الاهتمام بالجسور والقناطر، والذي يبدو واضحاً في اهتمام السلطان الناصر محمد بعمارة القناطر ومنها القنطرة الجديدة، وقنطرة الإوز، وبني وائل، والأميرية، والفخر، وقدادار، وباب البحر، والحاجب، والدكة[2]، وقام عام (725هـ/1324م) بتعمير خمس قناطر، وقيل: سبع على الخليج الناصري[3]، الأمر الذي يعبر عن سياسة جيدة وبعد نظر وقدرة على المعالجة.

إلا أن سياسته بدأت تتغير، إذ أصبح السلطان يميل إلى جمع المال وتكديسه دون التدقيق في طرق تحصيله، وتعتبر مصادرة أموال التجار وغيرهم واحدة من طرق الحصول عليه حيث تم استخدام وسائل بشعة ظالمة[4]، كما كانت الضرائب من بين أهم طرق جمع الأموال إذ تم خلال مراحل سابقة ابتكار مجموعة كبيرة من الضرائب التي عرفت بالمال الهلالي حيث استحدث السلطان الناصر محمد ضريبة مقرر الخيالة عام (699هـ/1299م)، التي بلغت قيمتها على كل أردب غلة خروبة، وعلى القماش والسلع يؤخذ نصف السمسرة[5].

---

1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 9، ص 143. **الشراقي:** كل أرض لم يصل إليها الماء، إما لقصور النيل أو علو الأرض، أو سُد طريق الماء عنها، المقريزي، **الخطط**، ج 1، ص 289.

2) المقريزي، **الخطط**، ج 2، ص ص 712-714، 218-220.

3) ابن دقماق، الجوهر الثمين، ج 1، ص 160-161؛ المقريزي، **الخطط**، ج 2، ص ص 704-705،

4) اليوسفي، نزهة الناظر، ص ص 177، 189، 196.

5) المقريزي، السلوك، ج 2، ص 328.

ويرجع سبب فرض الضرائب السابقة الذكر إلى نفاذ الأموال من بيت المال، والتي تزامنت مع دخول الدولة في حروب مع المغول الذين هاجموا الشام بقيادة غازان، وقام عام (700هـ/1300م) بفرض ضرائب أخرى على الناس، وأرباب العقارات، والأغنياء حيث بلغت الجباية من القاهرة ومصر والوجهين القبلي والبحري مائة ألف دينار، وطلب من شهود القاهرة ومصر الجالسين في الحوانيت مبلغ أربعين ديناراً عن كل عائد، وعشرين ديناراً من كل شاهد، ولكن قاضي القضاة زين الدين علي بن مخلوف المالكي تدخل، فتم إعفاؤهم من الدفع، وأخذ من الضياع عن كل مد ستة دراهم وثلثا درهم، والمد أربعون ذراعاً في مثلها، وطلب من الفلاحين نظير مغل عام (689هـ/1289م)، وأخذ من الأغنياء ثلث أموالهم[1].

إلا أن الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته الدولة المملوكية أثر على الضرائب المفروضة على المصريين حيث أصدر السلطان مرسوماً يقضي بإلغاء عدة ضرائب في الروك الناصري، وذلك عام (715هـ/1315م)، من أهمها مكس ساحل الغلة، ومكس نصف السمسرة، ورسوم الولاية، ومكس مقرر الحوائص والبغال، وضريبة مقرر السجون، وضريبة طرح الفراريج[2].

ومن الضرائب الأخرى التي تم إبطالها أيضا مقرر الفرسان، ومقرر الأقصاب، وضريبة مقرر رسوم الأفراح، وحماية المراكب[3]، وضريبة حقوق القينات وحقوق السودان وكشف المراكب، ومتوفر الجراريف[4]، ومقرر المشاعلية، وأبطل كذلك ضريبة وقود

1) المقريزي، السلوك، ج 2، ص ص 328، 315 – 335؛ العيني، عقد الجمان، ج 4، ص 75.

2) المقريزي، **الخطط**، ج 1، ص ص 256–257.

3) المقريزي، **الخطط**، ج 1، ص 258.

4) المقريزي، **الخطط**، ج 1، ص 258؛ **القينات**: جمع قينة: وهي الأمة المغنية، ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (قين)، ج 13، ص351؛ **مهتار طشتخاناه**: **مهتار**: لقب يقع على كبير كل طائفة من غلمان البيوت، **طشتخاناه**: المكان المخصص لوضع الطشوت اللازمة لغسل الأيدي والقماش وغيرها فضلا عن المقاعد والوسائد والسجاد الذي يلزم السلطان، دهمان، **معجم الألفاظ**، ص ص 108، 146.

الخيل، وعداد النخل، واتيان المعاصر، ومقرر الملاهي والمناشر، وأبطل البراطيل من الولاة والنظار وأرباب الوظائف[1]، وأبطل في عام (720هـ/1320م) مكس الملح بديار مصر[2]، وأبطل عام (724هـ/1323م) مكس الغلة[3].

ومن الجدير بالملاحظة، أن الروك الناصري قام بتعديل الجهاز الإداري المشرف على جباية الضرائب عن طريق إبطال المباشرين من النواحي، فقد شمل النظام القديم وجود مباشرين وكتّاب وشادين على كل مناطق مصر دون مراعاة لمساحة المنطقة، بما أرهق الجهاز الإداري بسبب أنه أدى إلى زيادة الأعباء الضريبية على دافعي الضرائب عن طريق قيام أفراد الجهاز الإداري بجني أرباح خاصة من خلاله، لا يعود ريعها لبيت المال، وإنما للجهاز الإداري نفسه وقد حرص السلطان الناصر في الروك على تقنين عمل المباشرين عن طريق إبطال جمعهم للضرائب من المناطق المختلفة، واقتصارها على المناطق التي فيها أموال للسلطان، الأمر الذي ساعد على تخلص الأهالي من مظالم كثيرة كانت تجبى لمصلحة الجهاز الإداري فضلا عن استخدام وسائل قاسية في جباية الضرائب من خلال الهجوم على البيوت، واستخدام القوة في جباية الضرائب[4].

وبالرغم من أن الروك الناصري ألغى عدة ضرائب ولكن تم إعادة بعضها مرة أخري منها مكس القراريط، التي أعيدت عام (739هـ/1338م)[5]، كما فُرض عام (740هـ/1339م) "**على البلاد على كل دينار ثمن درهم، فجبى نحو أربعمائة ألف**

---

[1]) المقريزي، **الخطط**، ج 1، ص 258؛ ابن دقماق، **الجوهر الثمين**، ج 2، ص 155؛ **المشاعلية**: حملة المشاعل، دهمان، **معجم الألفاظ**، ص 139.

2) ابن حبيب، تذكرة النبيه، ج 2، ص 107؛ المقريزي، السلوك، ج 3، ص 25؛ النويري، **نهاية الأرب**، ج32، ص 253.

3) ابن حبيب، تذكرة النبيه، ج 2، ص 142.

4) المقريزي، الخطط، ج 1، ص 259-260.

5) المقريزي، السلوك، ج 3، ص 251.

درهم"[1]، وذلك ليتم بناء زريبة كالجسر، ترد قوة الماء عن الأرض الزراعية، وفرض ضريبة قُدرت عن كل دينار ثمن درهم، فجبى نحو أربعمائة ألف درهم[2].

لقد شهد الاقتصاد المصري انتعاشاً كبيراً في عهده حيث ارتفعت حاصلات الأرض الزراعية إلى عشرين ألف ألف دينار، وهي نفس القيمة التي كانت تجبى من مصر خلال عهد المقوقس، كما أسهم في استقرار سعر الدينار من اثني عشر درهماً إلى عشرة وثمانية[3]، ولكنه لم ينعكس على كل جوانب حياة العامة بسبب سياسة التعسف والظلم التي مارسها الجهاز الإداري والمالي.

إن التذبذب في إقرار الضرائب وإلغائها يبين السياسة المالية غير المستقرة والتي تخضع لأسباب عدة منها زيادة الانفاق بسبب الترف التي يظهر جلياً في حياة السلطان وحاشيته[4]، فضلا عن فساد الجهاز الإداري، لذا فإن جباية المزيد من الضرائب، لم تكن بسبب حاجة الجيش للمال، بقدر ما كانت نتيجة حاجة الجهاز الإداري المتضخم من الأمراء والولاة والكشافين وغيرهم للأموال لحاجتهم الشخصية[5].

ويبرز الأمر بصورة واضحة من خلال إنشاء خزانة خاصة بالسلطان حيث استحداث السلطان الناصر محمد ديوان الخاص بعد إلغاء منصب الوزارة، وأهم المناطق التابعة له الإسكندرية، وبها مباشرون من ناظر ومستوف وشادين وغيرهم، فضلا عن

)1 المقريزي، السلوك، ج 3، ص 251.

)2 المقريزي، السلوك، ج 3، ص 280.

3) المقريزي، السلوك، ج 3، ص ص 74، 76 .

4) عن ترف السلطان الناصر ينظر: ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج 9، ص ص 127-132؛ النويري، **نهاية الأرب**، ج 33، ص 52.

5) مما يدل على فساد الجهاز الإداري استخدام المقطعين في جباية الضرائب، ينظر: المقريزي، **الخطط**، ج 1، ص ص 257-259.

تروحة، وفوة، وتستروه، وتحمل جبايته إلى خزانة الخاص[1]، وتعينه لبعض القيادات التي لم تكن مهتمة ببناء الدولة ومتابعة مشكلاتها ومعالجتها بقدر تركيزها على إرضاء السلطان وجمع المال لخزائنه الخاصة[2].

كان للتلاعب بالنقود دور في تفاقم الآزمة في مصر حيث أسهم استخدام الفلس النحاسي في ضعف قيمة النقود، الأمر الذي أدي إلى ارتفاع قيمة الحاجات الأساسية مثل: الخبز والحبوب والسكر والعسل وبقية السلع، والمشكلة أن المسؤول عن الحالة الاقتصادية يحاول التنصل من المسؤولية والصاقها بالآخرين [3]، وقد تنبه السلطان الناصر محمد لهذه المشكلة فقام عام(720هـ/1320م) بإبطال المعاملة بالفلوس عدداً وبيعها بالرطل بسبب ارتفاع الأسعار بمصر نتيجة انتقال الفلوس الخفاف (المزورة) من الشام إلى مصر، وضرب فلوس جدد ناصرية، واستمر العمل بها حتى عام (724هـ/)[4].

لقد شهد عهد الناصر محاولات إصلاحية أخرى لا علاقة لها بالضرائب منها أنه قام بعزل سائر الولاة شاد الدواوين ومقدم الدولة وصادرهم عام (734هـ/1333م)، كما صادر عام (735هـ/1334م) موظفي الدواوين وعزلهم وولي غيرهم[5] وقام الأمير بلبان الحسامي البريدي في نفس العام بهدم دكاكين الصيارف عند باب زويلة بسبب فساد أمرهم

(1) المقريزي، **السلوك**، ج 3، ص 452.

2) يعتبر شرف الدين عبدالوهاب بن التاج فضل الله المعروف بالنشو، ناظر الخاص السلطاني في عهد السلطان الناصر محمد أهم نموذج يصلح لهذه المقاربة حيث ذكره المقريزي عندما تحدث عن إسلام بعض الشخصيات عام (723هـ/1323م)، ووصفه بأنه كان مستوفي الدولة آنذاك؛ المقريزي، **السلوك**، ج 3، ص 144.

3) اليوسفي، **نزهة الناظر**، ص ص 288-289.

4) النويري، **نهاية الأرب**، ج 32، ص ص 255-256، ج 33، ص 5.

5) ابن دقماق، **الجوهر الثمين**، ج 1، ص ص 164-165.

وزغلهم بموافقه السلطان رغم رفض الفقهاء لفكرة الهدم بسبب أن الدكاكين كانت مملوكة للأوقاف[1].

وقد تدخلت الدولة في محاولة للقضاء على الغلاء مثلما حدث عام (736هـ/1335م) حيث ارتفع سعر القمح من خمسة عشر للإردب حتى وصل خمسين درهماً، ووصل الخبر إلى السلطان فطلب من المحتسب الوصول إلى حل للمشكلة، فقام بمعاقبة الخبازين والطحانين بسبب انعدام الخبز في الأسواق، ثم طلب من بقية ولايات الدولة المملوكية إرسال الغلال إلى مصر، وأصدر السلطان مرسوماً بتسعير القمح بثلاثين درهما، وتغيير المحتسب الذي سارع إلى إعداد مسح لمحتويات شون الأمراء، وأرغمهم على بيع القمح وفق التسعير الذي ذُكر في مرسوم السلطان رغم رفضهم ومحاولتهم بيعهم القمح بأسعار غالية خفية، وانحل السعر قليلا بوصول الغلال من الشام، ثم رخصت الأسعار بوصول الغلال من الصعيد والغربية والشرقية والبحيرة[2].

بدأت الشكوى من سياسة ناظر الخاص شرف الدين عبدالوهاب بن التاج فضل الله النشو من طرف الأمراء والعامة تصل إلى السلطان الناصر محمد منذ عام (736هـ/1335م) ولكنه رفض الاستماع لها، فاستخدموا الحمام الزاجل لإرسال بطاقات تبين سوء سياسة النشو، وتطلب من السلطان التدخل، ونتيجة لذلك بدأ النشو يعمل على تصفية المعارضين له من الأمراء[3].

وقد استخدم وسائل كثيرة للبقاء في منصبه والمحافظة عليه منها: إبعاد أصحاب الوظائف حتى لا يتقربوا من السلطان، والتجسس لمعرفة ما يحدث داخل بيوت

1) اليوسفي، **نزهة الناظر**، ص ص 131-132.
2) اليوسفي، **نزهة الناظر**، ص ص 294-301.
3) المقريزي، **السلوك**، ج 3، ص 203.

المصريين، والتخلص من الوعاظ الذين يحرّضون العامة عليه في المساجد[1]، واستخدم دهاءه في محاولة التخلص من خصومه فضلا عن الذين شكواه للسلطان من التجار وغيرهم[2]، واستمر في محاربة الأمراء عن طريق نقل أخبارهم للسلطان لاسيما حول تأثير استثماراتهم الخاصة على أموال الدولة[3].

كما واصل سياسة فرض الضرائب والمصادرات حيث ألزم سماسرة الغلال بألا يُباع الفول إلا للسلطان، حين أجذبت زراعة الفول عام (737هـ/1336م)، وصادر جماعة من أرباب الدواليب بالوجه القبلي، وأخذ من محتسب البهنسا وأخيه أموالاً، وقد ارتفع سعر اللحم خلال تلك الفترة بسبب شراء النشو الأغنام بنصف قيمتها، وطرح الأبقار على التجار والباعة بقياسر القاهرة ومصر وأسواقها، ورمي الأبقار على الطواحين والحمامات، وهي سياسة أسفرت في حدوث خسائر مالية كبيرة للناس، وكان لاحتكار السلع ورمي البضائع على التجار، وأصحاب الطواحين والحمامات دور في ارتفاع الأسعار[4]، فضلا عن مصادرة مركب للكارم حيث باعوا بضائعه بثلاثة أمثال قيمتها، مما جعل المدينة تنتفض، وتعم فيها الفوضى[5].

في ذات الوقت، الذي كان العامة يعانون من سياسته المالية القاسية فضلا عن تضررهم من الظروف الطبيعية، والآفات الزراعية، والأوبئة التي زادت من معاناتهم

---

[1]) المقريزي، **السلوك**، ج 3، ص ص 186، 188، 241.

[2]) المقريزي، **السلوك**، ج 3، ص 198 .

[3]) المقريزي، **السلوك**، ج 3، ص ص 203–204، 231 .

[4]) المقريزي، **السلوك**، ج 3، ص ص 212–215، **القيسارية**: الخان الكبير الذي يشغله مجموعة من التجار، دهمان، **معجم الألفاظ**، ص 126.

[5]) المقريزي، **السلوك**، ج 3، ص 216. **الكارم**: مصطلح يطلق على تجار العنبر الأصفر ثم أصبح يدل على تجار البهارات مما يجلب من الهند واليمن، دهمان، **معجم الألفاظ**، ص 128.

المالية[1]، استغل النشو نفوذه لصالح أهل بيته، حيث مكنهم من الحصول على مكاسب مالية كبيرة من خلال المناصب التي عينهم فيها[2].

على الرغم من أن السياسة المالية للنشو تهدف إلى جباية الأموال لصالح السلطان والتي تمت بموافقته وبطرق مشروعة وغير مشروعة في محاولة لكسب رضاه وثقته، وجباية الأموال لصالح نفسه وأفراد أسرته وحاشيته، بهدف زيادة نفوذه، وتقوية مركزه المالي والسياسي، فإن ذلك لم يقف حائلا أمام رغبة السلطان في التخلص منه نتيجة لتعارض ذلك مع مصلحة السلطان نفسه.

سارع السلطان إلى أخذ موقف من النشو عام (740هـ/1339م) حين اتفق الخاصكية على أن يتكلم الأمير يلبغا اليحياوي، والأمير ملكتمر الحجازي، وغيرهما مع السلطان، وقُبض على النشو، وأخيه شرف الدين رزق الله، وأخيه المخلص، ورفيقه مجد الدين، وصهره ولي الدولة، وتبين أنه مازال محافظاً على نصرانيته، وأن إسلامه كان ظاهرياً ولديه أموال كثيرة حصل عليها بطرق غير مشروعة رغم ادعائه الفقر[3].

---

[1] المقريزي، **إغاثة الأمة**، ص 116؛ المقريزي، **السلوك**، ج 3، ص 111.

[2] أعطى لأخيه المخلص كشف الدواليب والزراعات في الوجه القبلي عام (733هـ/1332م) دون توضيح ما إذا كان كاشفاً له وهو ما تعتقده الباحثة، وكان أخوه رزق الله كاتب الأمير ملكتمر الحجازي، ويعمل في مجال التجارة حيث سمح له برمي البضائع على العامة؛ وتمكن عام (739هـ/1338م) من دعم أخيه المخلص حتى أصبح مباشراً لديوان الأمير آنوك ابن السلطان، المقريزي، **السلوك**، ج 3، ص ص 166، 235 .

[3] المقريزي، **السلوك**، ج 3، ص ص 264 – 275.

إن هذه المحاولات الإصلاحية التي قام بها السلطان الناصر محمد تعبر عن رغبته في تعديل الأخطاء التي حدثت في سياسته الداخلية، لاسيما حين اصطدمت بمنزلته كسلطان لمصر إلا أننا نلاحظ أن المحاولات الإصلاحية كثيرا ما تصطدم بمصالح الفئات الخاصة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ المصادر:

1. ابن الدودار، بيبرس المنصوري، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق: دونالد س ريتشارز، ط 1، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، 1998م

2. ابن إياس، محمد بن أحمد، جواهر السلوك في أمر الخلفاء والملوك، تحقيق وتعليق: محمد زينهم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2006م.

3. ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تقديم وتعليق: محمد حسين شمس الدين، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.

4. ابن حبيب الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد محمد أمين، مراجعة: سعدي عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م.

5. ابن دقماق، إبراهيم بن محمد بن أيدمر، الجوهر الثمين في سيرة الملوك والسلاطين، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين علي، ط 1، عالم الكتب، 1985م.

6. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ط 1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2004م.

7. الظاهري، خليل بن شاهين، زُبدة كشف الممالك وبيان الطُرق والمسالك، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت، 2011م،

8. العيني، بدر الدين محمود، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987م.

9. القلقشندي، أحمد بن على، صبح الأعشى في صناعة الانشاء، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مطابع كوستاتسوماس وشركاه، القاهرة.

10. المسعودي، علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، مراجعة: كمال حسن مرعي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2005م.

11. المقريزي، أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، دراسة وتحقيق: كرم حلمي فرحات، ط 1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2007م.

12. المقريزي، أحمد بن علي، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب مع دراسات في تاريخ العروبة في وادي النيل، تحقيق: عبد المجيد عابدين، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1961 م.

13. المقريزي، أحمد بن علي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.

14. المقريزي، أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تحقيق: محمد زينهم، مديحة الشرقاوي، مراجعة أحمد أحمد زيادة، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997م.

15. المنصوري، بيبرس، مختار الأخبار (تاريخ الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية حتى سنة 702هـ)، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، 1993م.

16. النويري، أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: نجيب مصطفى فواز، حكمت كشيلي فواز، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

17. النويري، أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العليمة، بيروت، (د.ت).

18. اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق: أحمد حطيط، ط 1، عالم الكتب، بيروت، 1986م.

ثانيا/ المراجع:

1. البراوي، راشد، في الاقتصاد الإسلامي، دار الحرية، القاهرة، 1968م.

2. دهمان، أحمد محمد، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ط 1، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، 1990م.

3. موسوعة ويكيبيديا، http://ar.wikipedia.org/wiki.

ثالثا/ الدوريات:

1. ضاحي، فاضل جابر، (سوء الإدارة ومحاولات الإصلاح في عصر المماليك)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، (د ت)، ع 8.

2. المختار، مهند نافع خطاب، (أسباب الأزمات الاقتصادية عند المقريزي في كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 2، العدد 4، سنة 2013م.